Royaume du Maroc
Ministère du Travail
et de l'Insertion Professionnelle

المملكة المغربية
وزارة الشغـل و الإدماج المهني

□□□□□□□□□□□□□□□□
□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□

حصيلة منجزات

مديرية التشغيل برسم سنة 2017

يوليوز 2018

الفهرس

تذكير بمحاور مشروع نجاعة الأداء 2017 (برنامج 432)	
1. أجرأة اهداف المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل في أفق 2021	**5**
2. تطوير منظومة جهوية للنهوض بالتشغيل	**7**
3. تطوير البرامج الإرادية للتشغيل ودعم الوساطة في سوق الشغل	**8**
← دعم التشغيل المأجور والإدماج المهني	**8**
← تحسين قابلية التشغيل وتكوين الباحثين عن شغل	**10**
← دعم التشغيل الذاتي	**12**
← تحسين وتجويد برامج إنعاش التشغيل	**13**
← تطوير الخدمات المقدمة للباحثين عن شغل والمشغلين	**14**
← الإشعاع الدولي للوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات	**19**
← الوساطة الخصوصية للتشغيل	**19**
4. انعقاد أجهزة حكامة الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات	**20**
5. اجتماعات أجهزة التتبع والمراقبة والتشاور	**21**
6. الإدماج الاقتصادي للمهاجرين وتدبير تدفقات الهجرة من أجل العمل	**22**
← تبسيط المساطر وتحسين ظروف استقبال المرتفقين	**22**
← تموقع الوكالة بأسواق الشغل الخارجية	**23**
← تدبير تدفقات هجرة الأجراء الأجانب بالمغرب	**24**
← تدبير تدفقات هجرة المغاربة إلى الخارج من اجل العمل	**25**
7. معالجة وتتبع طلبات الإبقاء في العمل بعد سن التقاعد	**27**
8. تتبع تنفيذ مشاريع وبرامج التعاون الدولي المتعلقة بالتشغيل	**27**

تذكير بمحاور مشروع نجاعة الأداء 2017
(برنامج 432)

تتمحور الاستراتيجية المعتمدة من قبل برنامج "التشغيل ورصد سوق الشغل" حول محورين أساسيين: (1) النهوض بالعمل المنتج واللائق و(2) تعزيز قدرات الرصد وتحليل سوق الشغل.

بالنسبة للنهوض بالعمل المنتج واللائق، فإن الهدف الرئيسي للمخطط الوطني للنهوض بالتشغيل 2017-2021 يتجلى في (1) توفير الظروف الملائمة لخلق فرص شغل كافية من ناحية الكم ومرضية من ناحية الكيف و(2) تصحيح التفاوتات الفئوية والفوارق المجالية فيما يخص التشغيل، حيث يعتبر النهوض بالعمل اللائق وتثمين الرأسمال البشري وكذا تحسين السياسة النشيطة للتشغيل والوساطة والحكامة الجيدة لسوق الشغل، من أهم الرافعات لضمان ظروف معيشية لائقة للساكنة الهشة.

ويعتبر التنسيق فيما يخص أجرأة المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل من الأوراش المهمة، ولاسيما أن من أولويات المخطط ضمان تماسك مجموع الفاعلين حول التوجهات المقترحة. وقد تم في هذا الصدد تنفيذ هدفين عمليين، وهما كالتالي:

أ- أجرأة أهداف المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل 2017-2021 من طرف اللجنة الوزارية للتشغيل، التي يترأسها السيد رئيس الحكومة، وفي هذا الإطار، تم إحداث خمس مجموعات عمل موضوعاتية، يعهد إليها بمهمة ترجمة التوجهات الاستراتيجية المتضمنة بالمخطط إلى برامج وتدابير ملموسة، تسعى إلى إيجاد أرضية ملائمة للتماسك والتنسيق في السياسات العمومية والقطاعية.

ب- تطوير منظومة جهوية للنهوض بالتشغيل، من خلال وضع إجراءات جهوية للتشغيل إضافة إلى حكامة جهوية، مع الأخذ بعين الاعتبار أولويات ومتطلبات الجهات فيما يخص التشغيل وكذا خصوصياتها. وفي هذا الإطار، فإن إعداد المخططات الجهوية للتشغيل تكتسي أهمية بالغة، خاصة مع ظهور الجهوية المتقدمة التي تحث على استباقية إعداد ترابية العمل الحكومي فيما يخص النهوض بالتشغيل.

وإضافة إلى ذلك، فإن **تحسين قابلية التشغيل لدى الباحثين عن شغل**، مهما كان مستواهم المهني كل حسب احتياجاته الخاصة من أجل إدماجهم في سوق الشغل، تحيل على أجهزة دعم الوساطة في سوق الشغل وتطوير البرامج النشيطة للتشغيل. وفي هذا الإطار، يسعى مشروع نجاعة الأداء إلى تحقيق ثلاثة أهداف عملية: أ- تكثيف البرامج النشيطة للتشغيل ودعم الوساطة؛ ب- تطوير الخدمات المقدمة للباحثين عن شغل والمشغلين؛ ت- تعزيز جهاز التتبع والمراقبة والتشاور. وحيث أن

الإدماج الاقتصادي للمهاجرين يبقى عاملا حاسما يؤثر على سوق الشغل، فإن تسهيل عملية إدماج المهاجرين الشرعيين وتحسين تدبير تدفقات الهجرة ووضع خارطة طريق خاصة بالتشغيل على المستوى الدولي تعتبر من الرافعات الأساسية التي يتعين تفعيلها من أجل تعزيز وتطوير السياسة الوطنية في مجال الهجرة.

من جهة اخرى، إن إعداد وتنفيذ سياسات التشغيل وسوق الشغل يعتبر موضوع نقاش ومشاورات بين مختلف المتدخلين في سوق الشغل. ولدعم القرارات اللازمة في هذا المجال، يتطلب الأمر توفير معلومات وتحليلات مدققة حول آليات وأثر تنظيم سوق الشغل، لا سيما القوانين المنظمة والإجراءات التحفيزية الضريبية والاجتماعية وآليات تأمين العمال والحكامة... وكفاعل رئيسي في تنظيم سوق الشغل، أولت الوزارة أهمية خاصة بمسألة تعزيز قدرات رصد وتحليل سوق الشغل ويتعلق الأمر بالتطوير التدريجي لنظام معلومات حديث ووضع آليات لتحليل سوق الشغل على المستوى الوطني والقطاعي والجهوي، من شأنه أن يمكن من توفير قاعدة بيانات ناجعة وشاملة حول مختلف جوانب سوق الشغل، وتنوير ودعم القرارات التي تهم تحسين فعالية سياسات التشغيل وسوق الشغل.

لذا، **فبالنسبة لدعم قدرات رصد وتحليل سوق الشغل**، تتمحور الإجراءات الأساسية حول (1) تعزيز القدرات التنظيمية والوظيفية والتقنية لمديرية المرصد الوطني لسوق الشغل و(2) تحسين الجهاز الإحصائي حول سوق الشغل وكذا (3) تطوير آليات التقييم والتحاليل الاستشرافية لعروض وطلبات الشغل.

وفيما يلي، عرض لأهم المنجزات التي تحققت خلال سنة 2017، سواء تعلق الأمر بالعمليات التي أنجزها مديرية التشغيل أو تلك التي واكبتها في إطار تنفيذ مخطط تنمية الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات 2016-2020.

النهوض بالعمل المنتج واللائق

1. أجرأة أهداف المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل في أفق 2021

أعلنت الحكومة خلال اجتماع اللجنة الوزارية للتشغيل المنعقد يوم 28 غشت 2017، عن خمس توجهات استراتيجية، كما سطرت 48 إجراء ارتكز عليها المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل في أفق 2021، الذي أطلق عليه اسم **"ممكن"**.

انطلقت الأشغال الإعدادية للبرنامج التنفيذي لهذا المخطط في أكتوبر 2017 واستمرت ستة أشهر بمقاربة تشاركية شاملة ومندمجة. وهكذا عقدت مجموعات العمل الموضوعاتية الخمسة أكثر من 30 اجتماعا بمشاركة أزيد من 70 قطاع وهيئة (وزارات ومؤسسات عمومية ومنظمات أرباب الأعمال ومؤسسات دستورية وجهات ومنظمات دولية ونقابات وخبراء). مكنت هذه الاجتماعات من جرد وتقييم مختلف البرامج والمشاريع الحكومية ذات العلاقة بالتشغيل، وشكلت فضاءا للتداول المفتوح الذي يشجع الابتكار في سياسة التشغيل. كما أن هذه الاجتماعات سعت إلى ضمان التنسيق والتكامل بين مختلف البرامج والمؤسسات وتطوير تدابير جديدة ومخططات ذات تأثير وفعالية أكبر.

كل مجموعة عمل موضوعاتية ترأستها وزارة معنية بالتوجه الاستراتيجي: المجموعة الأولى المكلفة **بدعم إحداث فرص الشغل** أشرفت على أشغالها وزارة الاقتصاد والمالية؛ والمجموعة الثانية المكلفة **بملائمة التعليم والتكوين لحاجيات سوق الشغل**، أسندت إلى وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي؛ والمجموعة الثالثة المكلفة **بتكثيف برامج التشغيل النشيطة ودعم الوساطة في سوق الشغل**والمجموعة الرابعة **المكلفة بتحسين اشتغال سوق الشغل وظروف العمل** أشرفت عليهما وزارة الشغل والإدماج المهني؛ أما المجموعة الخامسة، المكلفة **بدعم البعد الجهوي في التشغيل** فقد أشرفت عليها وزارة الداخلية. وقد اختتمت هذه الاجتماعات بمدارسة الإجراءات وتقدير الكلفة المالية المتعلقة بها، والاتفاق على الأولويات ووضع برنامج لتنفيذها خلال خمس السنوات المقبلة، مع تدقيق الإجراءات ذات الأولوية بالنسبة لسنتي 2018-2019.

وللإشارة، فقد صادق مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 16 نونبر 2017 على تعديل المرسوم 2.15.569 بإحداث اللجنة الوزارية للتشغيل، وذلك **بإضافة السلطة الحكومية المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية** إلى تركيبة اللجنة تماشيا مع الرؤية الاستراتيجية للمخطط الذي يجب أن يستوفي شروط الشمولية والتكامل بين القطاعين العام والخاص.

وكنتيجة لهذا المسار، وفي إطار التعبئة الوطنية لتمكين الشباب من الاندماج في سوق الشغل، تم إعداد برنامج تنفيذي للمخطط الوطني للنهوض بالتشغيل في أفق 2021 يقترح، إلى جانب الإجراءات الحالية لإنعاش التشغيل والتي تعرف تقييمات متواصلة لتحسينها والرفع من مردوديتها، عدة تدابير إجرائية موزعة بين ثلاث تدابير للدعم وثلاث تدابير تحفيزية وثلاث تدابير للتنزيل.

← تدابير الدعم

1) **دعم إنشاء مناصب جديدة والمحافظة على المناصب القائمة،** لا سيما من خلال رفع وتيرة تفعيل الاستراتيجيات والمخططات القطاعية والتنصيص على ربط التحفيزات والإعفاءات بمناصب التشغيل في ميثاق الاستثمار وإطلاق الاستثمارات العمومية مع ربط الأولوية بمناصب التشغيل؛
2) **إعداد أفضل للخريجين لسوق الشغل،** لا سيما من خلال تعزيز وتطوير القدرات والسلوكيات ووضع برمجة محددة لتعزيز إتقان اللغات وتطوير المناهج والبرامج مع تطوير طاقة التكوين المهني بتعزيز التكوين بالتناوب وإدخال وحدات لتطوير الحس المقاولاتي واستكشاف المهن والحرف ابتداء من طور الابتدائي؛
3) **تحسين علاقات الشغل وظروف العمل،** لا سيما من خلال وضع ميثاق اجتماعي والعمل على توسيع مجال الاتفاقيات الجماعية والسهر على تعميم التغطية الاجتماعية للأجراء والتفعيل التدريجي لتغطية غير الأجراء وتعزيز مراقبة احترام الحقوق الأساسية في الشغل والعمل على إخراج القانون المنظم لحق الإضراب.

← تدابير تحفيزية

1) **تقليص المسافة بين الباحثين عن شغل وفرص الإدماج المهني** من خلال وضع منظومة للتكوين بالنظر لحاجيات أسواق العمل وطنيا ودوليا (التقني، اللغات، السلوكيات، الحس المقاولاتي...) ومنظومة للتدريب (القطاع الخاص، القطاع العام، الخدمة المواطنة بالمنظمات غير الحكومية والجمعيات، مقاولات التدريب والتأطير من طرف حرفيين)، من أجل تحسين قابلية التشغيل وتعزيز وتوسيع الخدمات والتدابير الموجهة لمختلف الفئات (الأشخاص في وضعية إعاقة، النساء في وضعية هشة، الشباب في وضعية لا تعليم ولا تكوين ولا بحث عن شغل، الساكنة القروية...).وسيتم تنزيل هذا التدبير بعد دراسة الإطارات المناسبة وإنجاز تجارب على نطاق مصغر؛
2) **دعم المقاولات** خلال مسلسل التشغيل واستباق حاجياتها من الكفاءات والموارد البشرية ومواصلة تعزيز وتنويع البرامج التحفيزية؛
3) **مواكبة ودعم كل حامل لمشروع مقاولاتي** بوضع منظومات وبرامج تهم كل مراحل المقاولة على المستوى الوطني والجهوي.

← تدابير التنزيل

1) **وضع برامج جهوية للتشغيل** في إطار تعاقد مع الجهات؛
2) **تعزيز تقريب الخدمات من المستفيدين** مع تطوير الشراكة بين القطاع العام والخاص والجمعيات؛
3) **إطلاق برنامج لتأطير الباحثين عن شغل من طرف ذوي الخبرة المتطوعين** "ميثاق الأجيال".

2. تطوير منظومة جهوية للنهوض بالتشغيل

تمت مواصلة عمليات اعتماد برامج وتعاقدات جهوية في اتجاه تفعيل دور الجهة في التشغيل، وذلك من خلال مقاربة التقائية وتشاركية:

- مواصلة تتبع إنجاز برنامج التشغيل المندرج ضمن النموذج التنموي للجهات الجنوبية (التوقيع على اتفاقية العيون الساقية الحمراء في 24 مارس 2017)؛
- تنظيم المناظرة الجهوية للتشغيل بشراكة مع مجلس جهة فاس مكناس بتاريخ 6 يوليوز 2017؛
- التوقيع على اتفاقيات شراكة بجهة الرباط سلا القنيطرة وجهة طنجة تطوان الحسيمة وجهة سوس ماسة؛
- الشروع، بدعم تقني من مكتب العمل الدولي، في إعداد البرامج الجهوية للتشغيل لجهة الرباط سلا (تنظيم ورشة بتاريخ 13 يوليوز 2017) وجهة سوس ماسة (بتاريخ 20 يوليوز 2017) وجهة طنجة تطوان الحسيمة (ماي 2017)؛
- إعداد دلائل المساطر للإجراءات الجهوية للتشغيل لجهات الرباط سلا القنيطرة، طنجة تطوان الحسيمة، سوس ماسة ، كلميم واد النون والعيون الساقية الحمراء، وهي معروضة حاليا للتوقيع من طرف مصالح وزارة الاقتصاد والمالية بعد التوقيع عليها من طرف باقي الشركاء. وبخصوص دليل المساطر المتعلق بجهة الداخلة واد نون فقد تم التأشير عليه؛
- الشروع في تطوير استراتيجية جهوية للنهوض بالتشغيل ودعم قدرات الفاعلين في مجال النهوض بالتشغيل ب 6 جهات (فاس مكناس – الجهة الشرقية – الدار البيضاء سطات – مراكش آسفي – بني ملال خنيفرة– درعة تافلالت) والعمل على تعبئة فريق خبراء وطنيين من أجل مواكبة الجهات المعنية في بلورة برامجها الجهوية للتشغيل.

3. تطوير البرامج الإرادية للتشغيل ودعم الوساطة في سوق الشغل

دعم التشغيل المأجور والإدماج المهني

- إدماج **89.077** مستفيدا برسم سنة 2017 (من أصل 80.000 مستفيد كهدف مسطر أي بتحقيق نسبة إنجاز 111%) بما فيهم **5.634** مستفيد في إطار التشغيل بالخارج. و مقارنة مع حصيلة سنة 2016 فقد تم تحقيق زيادة بنسبة مئوية تقدر بحوالي 18%.

عدد المستفيدين من برنامج "إدماج"

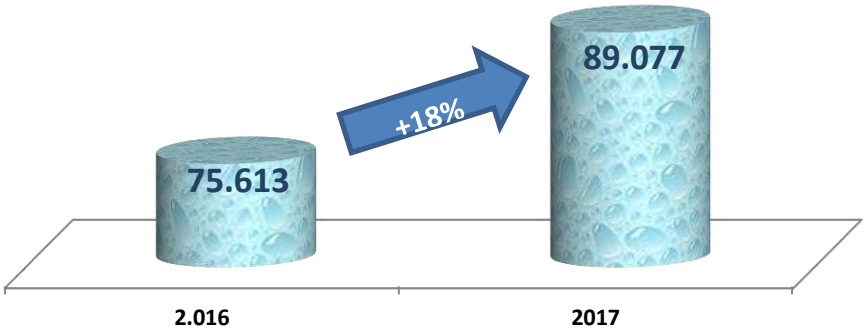

وتتوزع الحصيلة حسب النوع والشهادات المحصل عليها والجهات ونوعية العقد والقطاعات كما يلي:

التوزيع حسب الشهادة

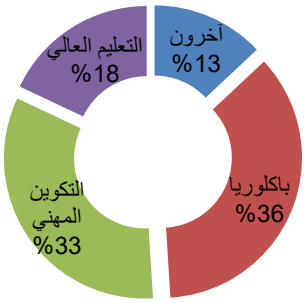

التوزيع حسب النوع

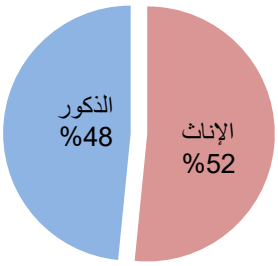

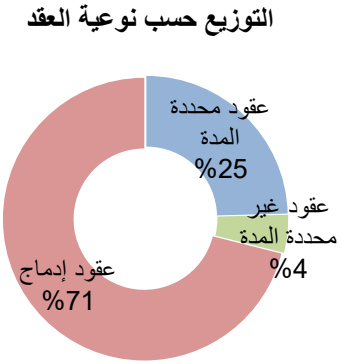

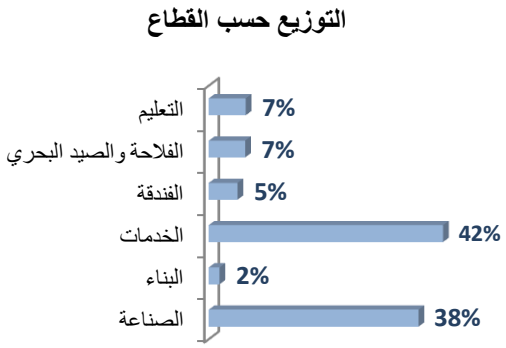

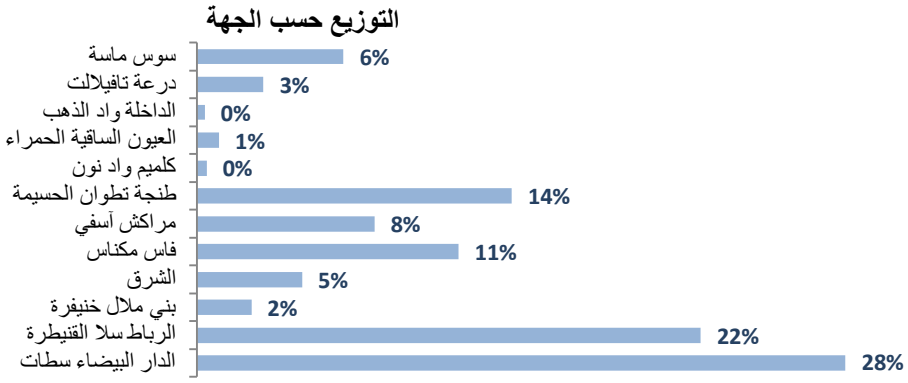

➢ استفاد **3.211** مستفيدا برسم سنة 2017 (من أصل3.000 مستفيد كهدف مسطر أي بتحقيق نسبة إنجاز 107%). و مقارنة مع حصيلة سنة 2016 فقد تم تحقيق زيادة بنسبة مئوية تقدر بحوالي 44 %.

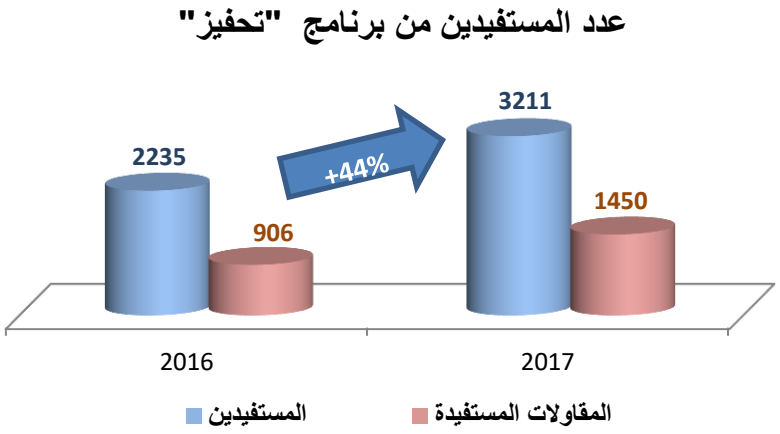

وتتوزع حصيلة البرنامج حسب النوع والشهادات المحصل عليها والقطاعات وحجم المقاولة كما يلي:

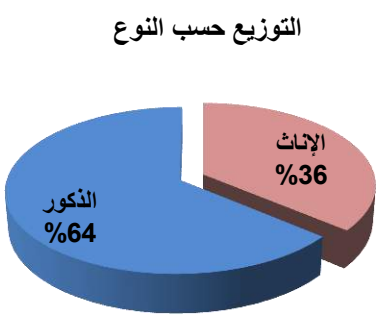

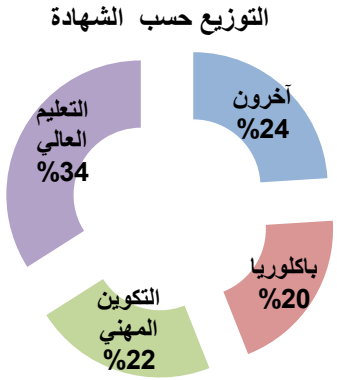

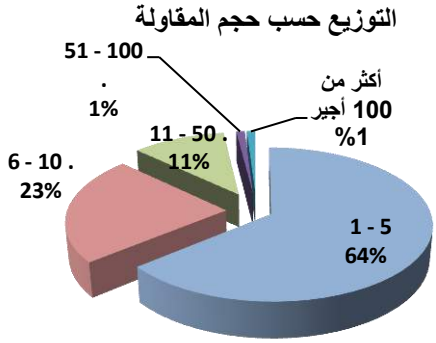

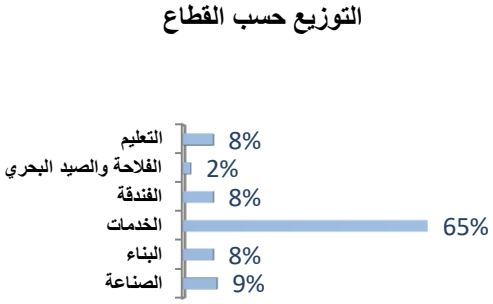

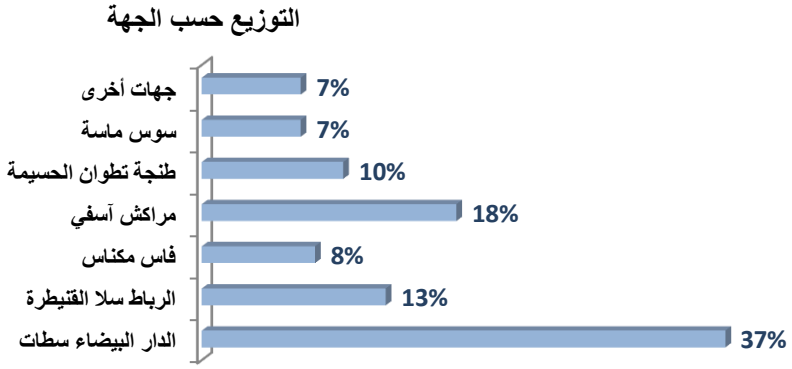

تحسين قابلية التشغيل وتكوين الباحثين عن شغل

← استفاد **18.612** مستفيدا برسم سنة 2017 (من أصل 20.000 مستفيدا كهدف مسطر أي بتحقيق نسبة إنجاز 93%) منها 8.817 مستفيدا في إطار برنامج دعم القطاعات الواعدة و3.752 مستفيدا في إطار التكوين التعاقدي من أجل التشغيل و2.856 مستفيدا من التكوين التأهيلي أو

التحويلي. و مقارنة مع حصيلة سنة 2016 فقد تم تحقيق زيادة بنسبة مئوية تفوق 12% بالنسبة لهذا البرنامج.

عدد المستفيدين من برنامج "تأهيل"

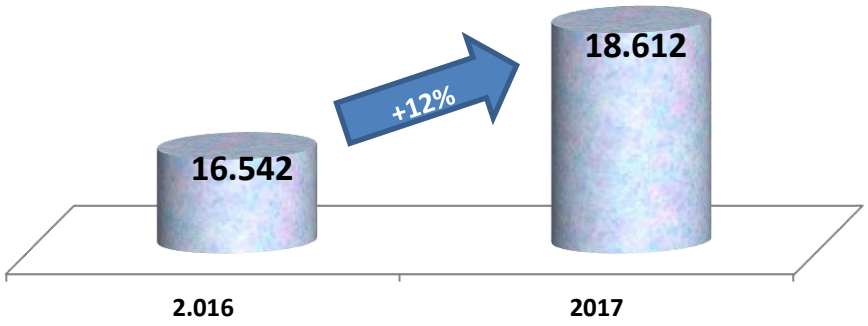

وتتوزع حصيلة البرنامج حسب النوع والشهادات المحصل عليها والقطاعات والجهات كما يلي:

التوزيع حسب الشهادة

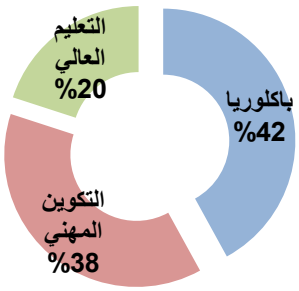

التوزيع حسب النوع

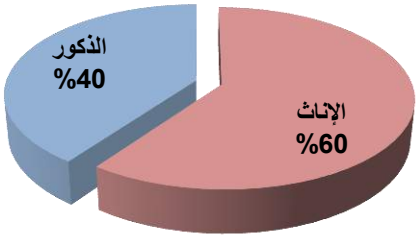

التوزيع حسب القطاع

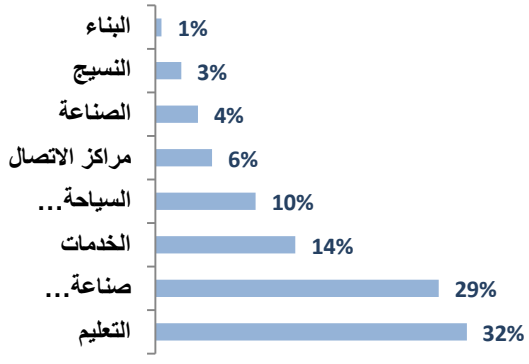

التوزيع حسب الجهة

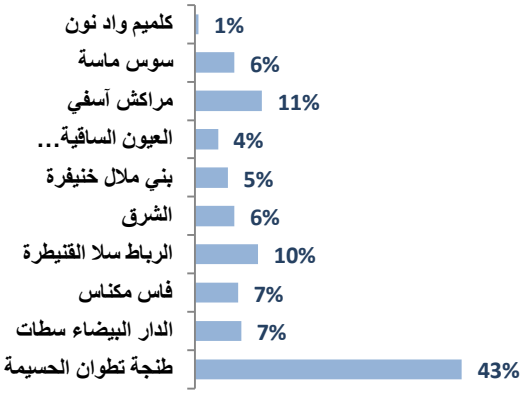

دعم التشغيل الذاتي

- تمت مواكبة **2.425** شخص و توفير **2.709** منصب شغل خلال سنة 2017، وذلك عن طريق إحداث **1.296** مقاولة أو نشاط مدر للدخل (من أصل1.500 مقاولة أو نشاط مدر للدخل كهدف مسطر أي بتحقيق نسبة إنجاز 86%). ومقارنة مع حصيلة سنة 2016 فقد تم تحقيق زيادة بنسبة مئوية تناهز 53%.

عدد المستفيدين من برنامج "التشغيل الذاتي"

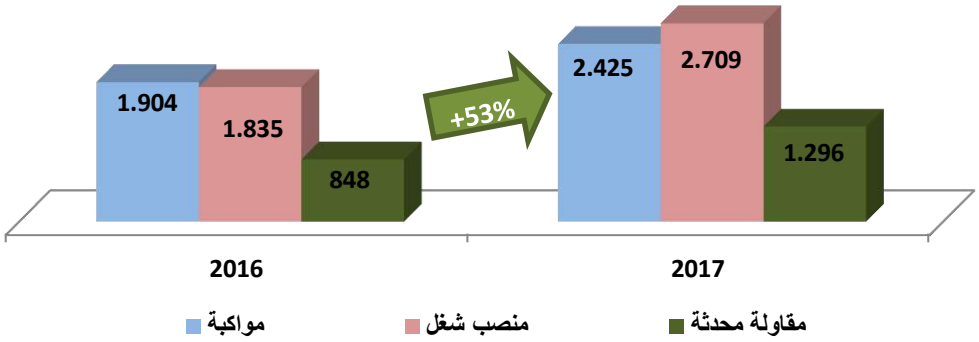

وتتوزع حصيلة البرنامج حسب النوع والشهادات المحصل عليها والجهات والقطاعات كما يلي:

التوزيع حسب النوع

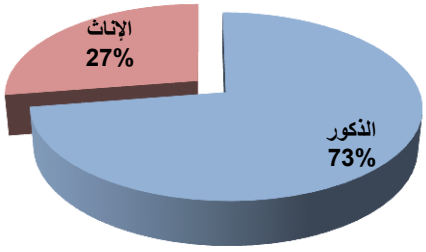

التوزيع حسب الشهادة

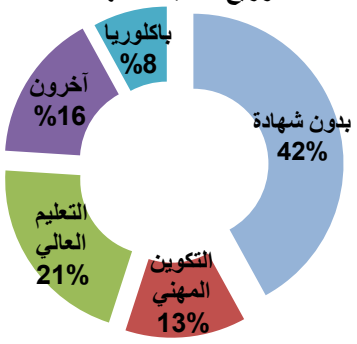

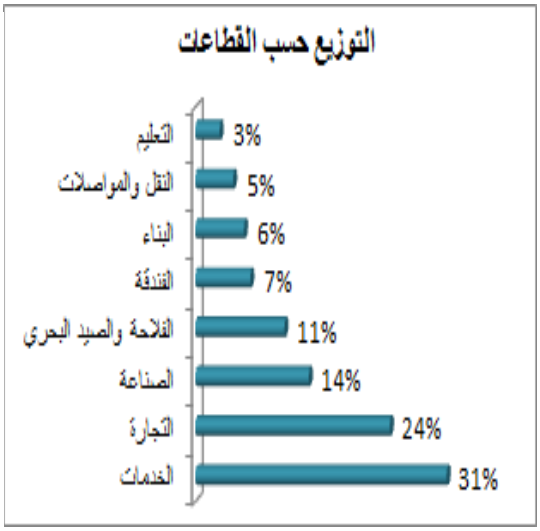

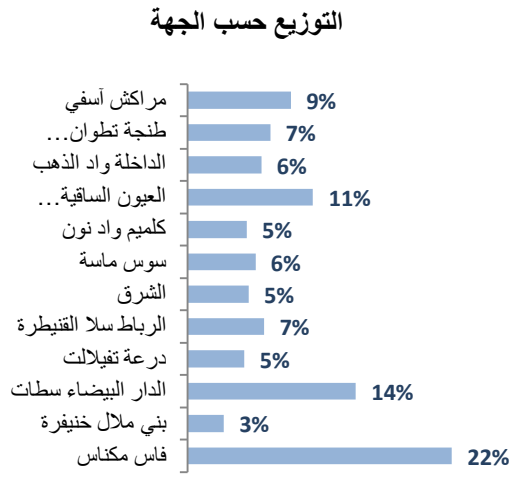

تحسين وتجويد برامج إنعاش التشغيل

في إطار تحسين وتجويد برامج التشغيل القائمة، تم توسيع قاعدة المستفيدين من نظام التكوين من أجل الإدماج من خلال حذف شرط التسجيل بالوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات لمدة 6 أشهر للحصول على امتياز الإعفاء من الضريبة على الدخل (تعديل القانون المالي 2017)؛

وتواصل مديرية التشغيل، بتنسيق مع مديرية المرصد الوطني لسوق الشغل، تتبع انجاز الدراسة التقييمية لبرنامج "تأهيل"، حيث تم الانتهاء من التقييم الإجرائي للبرنامج الذي أكد على ضرورة تعزيز العرض تكوين/تدريب باعتباره أداة للديناميكيات الجهوية لإنعاش التشغيل، والعمل على تحسين مكونات البرنامج وطريقة تدبيره (ترابية الإجراء ، نظام التصديق ، هندسة التكوينات ، المساواة ، الجودة والجاذبية)، وما يتطلبه ذلك من نهج متكامل ونموذجي يتسم بالاستمرارية ويترك مجالًا للابتكار والتجريب. فيما يواصل مكتب الدراسات حاليا تقييم أثر البرنامج على المستفيدين منه ومن المنتظر تسليم التقرير النهائي لدراسة الأثر نهاية شهر أكتوبر 2018.

كما تم تنظيم أشغال اللجنة المكلفة بتتبع برامج إنعاش التشغيل على التوالي بتاريخ 6 فبراير 2017 و17 يوليوز 2017 من أجل تدارس حصيلة برامج التشغيل (AMO – PCS – TAHFIZ) ووضعيتها المالية، وكذا تحديد التوقعات المتعلقة بميزانية البرامج برسم السنوات الموالية. بالإضافة إلى المساهمة في أشغال اللجن المختصة في إطار برنامج "دعم التشغيل في القطاعات الواعدة" بهدف تطوير دلائل المساطر الجاري بها العمل وملاءمتها لتكون أكثر استجابة لمتطلبات سوق الشغل.

تطوير الخدمات المقدمة للباحثين عن شغل والمشغلين

تقوم الوكالة باستقبال وإرشاد وتوجيه الباحثين عن شغل من خلال تطوير خدماتها وتوسيع الشرائح المستفيدة، وذلك عبر شبكة الوكالات المحلية (**79** وكالة محلية)، وكذا من خلال وضع آليات جديدة ومنظومات حديثة عبر الشبكة العنكبوتية أو الهاتف الذكي، بالإضافة إلى فضاءات التشغيل التي تم وضعها في إطار شراكة مع عدة فاعلين كالجامعات والجماعات الترابية.

وقد قامت الوكالة هذه السنة باستقبال وإرشاد و توجيه عدد مهم من الباحثين عن شغل في مختلف الوكالات، مع تسجيل أزيد من **140.000** باحث جديد عن شغل في قاعدة بيانات للوكالة خلال سنة 2017. وتفيد الإحصائيات المتعلقة بالخدمات التي تقدمها الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات الوكالة برسم سنة 2017 تحقيق الإنجازات التالية:

← التنقيب عن عروض الشغل واستقبال وإرشاد وتوجيه الباحثين عن شغل

- القيام ب **18.607** في إطار زيارات التنقيب عن عروض الشغل لدى المقاولات أسفرت عن تحديد **74.691** فرصة عمل ؛
- استفادة **87.325** من مقابلات التموقع لتوجيه الباحثين عن شغل ومواكبتهم في تحديد مشروع إدماجهم المهني؛
- تكوين **58.843** شخص في إطار ورشات البحث عن شغل.

تطور خدمات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات ما بين 2012 و2017

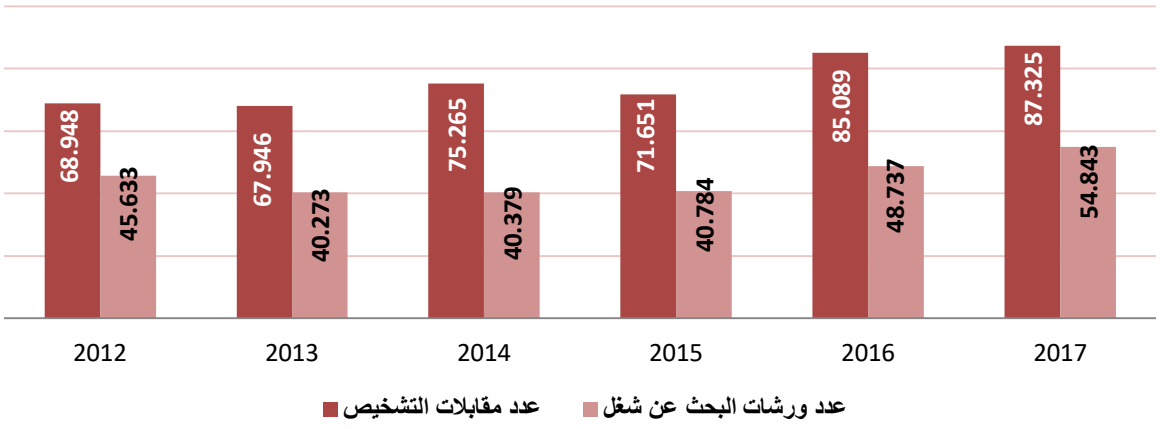

← تعزيز الرصد والتنقيب عن عروض الشغل

أنجزت الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات دراسة استشرافية سنة 2017 حيث تم تحديد **79.652**من الحاجيات في التشغيل إلى حدود نهاية 2018 معبر عنها من قبل 6453 مقاولة، إضافة إلى **29.989** فرصة شغل في إطار المشاريع الاستثمارية المستقبلية:

- **68%** منها تتمركز بمحور الدار البيضاء- الرباط- طنجة؛
- **45%** من حاجيات المقاولات المعبر عنها تكمن في قطاع صناعة السيارات والطائرات وترحيل الخدمات.

← تعزيز التواجد في الجامعات ومعاهد التكوين العالي والتواصل مع الطلبة

على اعتبار أن الاستعداد للاندماج في الحياة النشيطة يبدأ من مقاعد الدراسة، عززت الوكالة تواجدها بشكل كبير في الجامعات ومراكز التكوين المهني ومؤسسات التعليم العالي والمدارس العليا سواء العمومية منها أو الخصوصية، كما نوعت من أشكال التواصل مع الطلبة في مناسبات خاصة كأسبوع التشغيل للطالب.

وفي هذا الإطار، تم فتح وكالة جامعية بجامعة ابن زهر بأكادير ، وذلك بهدف إعداد الطلبة في نهاية السلك الدراسي وكذا خريجي الجامعة لولوج سوق الشغل. كما قامت الوكالة بتنظيم نسخة 2017 لأسبوع التشغيل للطالب تحت شعار "التشغيل الذاتي، رافعة من أجل التشغيل" مكنت من زيارة **389** مؤسسة تعليمية وجامعية ومؤسسات التكوين المهني مع استفادة أكثر من **190.000** طالب من مختلف خدمات الوكالة.

← تنويع العرض الخدماتي حسب مختلف فئات الباحثين عن شغل

تمت مواصلة الجهود الرامية إلى توسيع خدمات الوساطة العمومية لتشمل فئات واسعة من الباحثين عن شغل (غير حاملي الشواهد - الأشخاص في وضعية إعاقة - المستفيدون من التعويض عن فقدان الشغل - ساكنة العالم القروي - المهاجرون في وضعية قانونية– المغاربة المرشحون للهجرة الاقتصادية). وفيما يلي، بعض الإنجازات الهامة المتعلقة بهذه الفئات.

- **المستفيدون من التعويض عن فقدان الشغل**

من أجل ضمان مواكبة عن قرب للمستفيدين من التعويض عن فقدان الشغل، تم التواصل معهم عن طريق إرسال **15.883** رسالة قصيرة لتعريفهم بعروض وخدمات الوكالة التي يمكنهم الاستفادة منها، وتسجيل **4.219** مستفيد ضمن قاعدة معطيات الوكالة واستفادة **1.172** شخصا من ورشات التموقع و**168** أشخاص من ورشات التتبع و**195** شخصا من ورشات

البحث عن عمل، بينما تقدم ما مجموعه **4.389** مستفيدا لعدد من عروض العمل، ترتب عنها إدماج **262** شخصا.

وضمانا لفعالية هذه المواكبة، حرصت الوكالة على تحسين برنامج المواكبة لفائدة هذه الفئة بشراكة مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وشملت هذه الشراكة التبادل المستمر والرقمي للمعلومات بين المؤسستين وضم الجهود للتحسيس والإعلام حول هذا الإجراء.

- **ساكنة العالم القروي**

في إطار مشروع "النهوض بالتشغيل في العالم القروي" المنجز بدعم تقني من GIZ بأقاليم صفرو وتازة وتاونات، تم تطوير عرض خدماتي خاص بالساكنة القروية بشراكة مع **6 جمعيات** تتواجد بالأقاليم المذكورة. وخلال سنة 2017، تم تنظيم عدة ورشات للبحث عن عمل استفاد منها **2.877** باحث عن شغل (41% نساء) وتنفيذ **26 تكوين في 16 مهنة مصنفة** (إنجاز تكوينات قصيرة المدة لفائدة 596 باحث عن شغل).
كما تم فتح وتجهيز **6 فضاءات قروية للتوجيه المهني** ووضع وصف ل "فضاء التوجيه المهني" في أماكن العمل القروية باعتماد ميثاق بياني محدد مع اكتمال تكوين المنشطين داخل الجمعيات لتمكينهم من تقديم خدمات الوكالة سواء على تقنيات البحث عن عمل أو التشغيل الذاتي .وتعزيزا لخدمات القرب، تم **اقتناء 4 وكالات متنقلة بهدف تحسين قابلية تشغيل الساكنة القروية**، وذلك على مستوى 4 أقاليم . وقد تم بتاريخ **24 يناير 2017** إطلاق أولى الوحدات المتنقلة بمدينة سيدي قاسم (جهة الرباط – سلا- القنيطرة).

وفي إطار هذا المشروع المندمج، تم إعداد حزمة من الخدمات الموجهة لساكنة القروية من قبيل: (1) ترجمة جزء من دليل الوظائف والمهن للغة العربية وتبسيط بعض ورشات البحث عن شغل وتقريب المعلومات المتعلقة بخلق المقاولات وبالتكوينات المتوفرة من أجل تسهيل عملية الاندماج في الحياة العملية؛ و(2) تطوير خدمات جديدة ترتكز على تحسين المهارات الحياتية والسلوكاتية نتيجة الطلب المتزايد عليها من قبل المقاولات، وكذلك بعض الورشات التحسيسية للساكنة القروية. وتفيد أولى الأرقام المحصل عليها إلى حدود نهاية 2017 أنه تم تنظيم ورشات البحث عن عمل لفائدة **2.877** مشترك (41% نساء) وتكوينات قصيرة المدة لفائدة **596** باحث عن شغل.

- **غير حاملي الشهادات أو ذوي المستوى التعليمي المنخفض**

تم الانتهاء من الدراسة الممولة من طرف الوكالة الفرنسية للتنمية حول "تطوير خدمات الوكالة الوطنية إنعاش التشغيل والكفاءات لفائدة غير حاملي الشهادات" بإنجاز المرحلة الخامسة والأخيرة المتعلقة بتحديد سبل تنفيذ عرض الخدمات. وقد تم توسيع قائمة الوكالات التي تقوم بتقديم خدمات للأشخاص ذوي المستوى التعليمي المنخفض أو غير حاملي الشواهد ليصل عددها الآن 19 وكالة وتم تكوين 15 مستشار في التشغيل على الورشات التي تم تطويرها لصالح هذه الفئة من الباحثين .
كما تم إنجاز دراسة لتحديد فرص التكوينات المفتوحة في وجع غير حاملي الشهادات في جهات الدار البيضاء سطات والرباط سلا القنيطرة وسوس ماسة والجهة الشرقية. وفي إطار تنزيل المنظومة الجهوية للتشغيل، شرعت الوكالة وبشراكة مع جهة الرباط –سلا-القنيطرة وجهة طنجة- تطوان- الحسيمة وجهة سوس ماسة، بوضع تكوينات تعاقدية وتأهيلية خاصة بهذه الفئة. وخلال سنة 2017، استفاد**4.327** باحث عن شغل من المقابلة التشخيصية وشارك **845** شخص في ورشات البحث عن شغل.

- **النساء في وضعية هشاشة**

تمت المساهمة خلال سنة 2017 في تحضير النسخة الثانية من مشروع «**من أجلك2**» الذي يغطي فترة 2017-2021. وتفيد أولى الإحصائيات استفادة **4.000** امرأة من الحملات التحسيسية ومواكبة **621** من حاملات المشاريع، **388** منهن تمكّنَّ من إنشاء مقاولاتهن أو أنشطتهن المدرة للدخل.

- **فئة الأشخاص في وضعية اعاقة**

شرعت الوكالة خلال سنة 2017 في إجراء تشخيص لتحديد الهياكل والأجهزة المكلفة بالمواكبة والإدماج (الجمعيات، الشركات المعتمدة، مؤسسات التكوين) وكذا الوظائف والمهن التي يشغلها الأشخاص في وضعية إعاقة حسب نوع الإعاقة. كما تم الشروع في إجراء مقارنة على الصعيد الدولي (Benchmark) بشأن الممارسات الجيدة لفائدة هذه الفئة.

وفيما يخص حصيلة الشراكة مع مؤسسة التعاون الوطني في مجال مواكبة الأشخاص في وضعية إعاقة، فقد تمت خلال سنة 2017 مواكبة **562** باحث عن شغل والمصادقة على **406** مشروعا لفائدة هذه الفئة بهدف المواكبة في إعداد دراسات الجدوى من أجل خلق

مشاريع اقتصادية على الصعيد الوطني. وتجدر الإشارة أن ثلثي حاملي المشاريع رجال و**49%** من المشاريع المقدمة تهم قطاع الخدمات.

- **المهاجرون في وضعية قانونية**

في إطار مواكبة تفعيل الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات الرامية إلى تيسير ولوج المهاجرين في وضعية قانونية الى سوق الشغل، وذلك من خلال:

- فتح وملاءمة العرض الخدماتي للوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات لصالح هذه الفئة وتجربتها على مستوى 11 وكالة محلية في أفق تعميمها؛
- توسيع مجال الاستفادة من مبادرات وبرامج إنعاش التشغيل لتشمل هذه الفئة كبرنامج "إدماج" وبرنامج "تحفيز" و"تأهيل" باستثناء القطاعات الواعدة؛
- تبسيط مسطرة التأشير على عقود عمل المهاجرين الذين استفادوا من التسوية الاستثنائية لوضعيتهم الإدارية برسم سنتي 2014 و2016.

وحسب المعطيات الصادرة عن الوكالة منذ نهاية 2015 وإلى حدود نهاية 2017، فقد بلغ عدد المسجلين بقاعدة بيانات الوكالة ما مجموعه **1.299** باحث عن شغل، تمت مواكبة **451** في إطار الورشات التوجيهية و**634** في إطار ورشات البحث عن عمل وإدماج **36** مهاجر في سوق الشغل وخلق **8** نشاطا مدرا للدخل. كما اشرت الوزارة على ما مجموعه **115** عقد عمل لفائدة أجير أجنبي.

الخدمات	متم 2015	2016	2017	المجموع
- المسجلون	176	453	670	1.299
- ورشات التموقع	100	152	199	451
- ورشات البحث عن عمل	232	249	153	634
- المدمجون	6	2	28	36
- الأنشطة المدرة للدخل	-	-	8	8

← التشغيل على المستوى الدولي

خلال سنة 2017، تم إدماج **5.634** في سوق العمل بالخارج وتسجيل ارتفاع ملحوظ (107%) مقارنة مع السنة الفارطة بفعل تزايد الحاجيات من التشغيل في القطاع الفلاحي بإسبانيا.

وفي إطار تنظيم تدفقات الهجرة من أجل العمل باعتباره إحدى الرافعات الأساسية للحد من الهجرة غير الشرعية، شاركت الوزارة في أشغال الاجتماع 16 للمجموعة المشتركة الدائمة المغربية الاسبانية حول الهجرة بمدينة الصويرة يوم 11 يوليو 2017، وكذا اجتماع لجنة التشغيل المنبثقة عن المجموعة بمدينة مدريد يوم 29 شتنبر 2017.

الإشعاع الدولي للوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

بعد سلسلة من اللقاءات والاجتماعات بين مجموعة من الدول الإفريقية الراغبة في التكتل تحت لواء شبكة واحدة للتعاون في ميدان التشغيل، تم تأسيس الشبكة الإفريقية لسياسات ومصالح التشغيل "RAPSE" يوم الاثنين 15 مايو 2017 بمدينة الدار البيضاء. تضم هذه الشبكة، في مرحلة أولية، 19 دولة إفريقية كأعضاء نشيطين كما تضم أيضا، أعضاء ملاحظين يمثلون منظمات ومؤسسات دولية كمكتب العمل الدولي والجمعية العامة للمصالح العمومية للتشغيل والجمعية الإفريقية للمصالح العمومية للتشغيل والجمعية البلجيكية للتكوين والتشغيل بالخارج.

وعلى هامش تأسيس هذه الشبكة، عقدت ندوة دولية يوم 16 مايو 2017حول موضوع "أي رأسمال بشري لمواكبة تطور الشركات بإفريقيا"، والتي كانت مناسبة لفتح النقاش حول أهمية الرأسمال البشري بإفريقيا وتمحورت أشغالها حول "الاحتياجات من الكفاءات وطرق تشغيل الموارد البشرية وبرامج التكوين الملائمة" و"مواكبة المشغلين من طرف المصالح العمومية للتشغيل الإفريقية وسبل التطوير".

الوساطة الخصوصية للتشغيل

خلال سنة 2017، عملت الوزارة بتنسيق مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي على حصر لائحة المقاولات غير المرخص لها والتي من المرجح أنها تمارس الوساطة في التشغيل من خلال استغلال بعض المعطيات المستقاة من قاعدة بيانات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وإرسالها إلى مديرية الشغل قصد تعميمها على جهاز التفتيش لاتخاذ ما يلزم في هذا الشأن. وفي إطار تطوير تتبع أنشطة واستغلال معطيات وكالات التشغيل الخصوصية، يتواصل إنجاز الدراسة المتعلقة بوضع وتطوير وتنفيذ تطبيق الكتروني لتتبع نشاط الوكالات الخصوصية.

هذا، وقد تم خلال سنة 2017 الترخيص بمزاولة انشطة الوساطة لثلاث 03 وكالات خصوصية للتشغيل ووكالة واحدة خلال 2018، ليصل العدد الإجمالي لوكالات التشغيل الخصوصية المرخص لها من قبل الوزارة إلى ما مجموعه 59 وكالة خصوصية (54 منها مختصة في مجال التشغيل المؤقت)، تتوزع كالآتي:

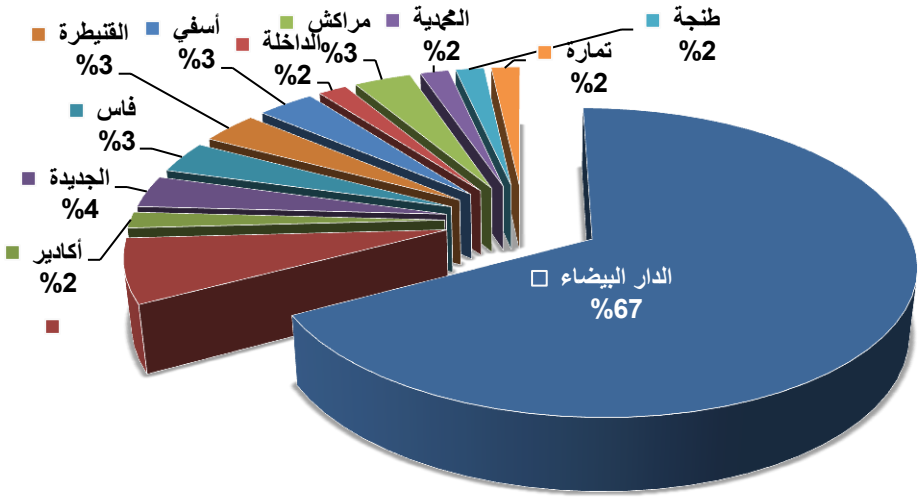

وفي إطار تطوير الشراكة بين الوساطة العمومية ووكالات التشغيل الخصوصية والجمعيات من أجل التشغيل، تم إطلاق برنامج تحدي الألفية الثاني الذي يهدف في شقه المتعلق بالتشغيل إلى تصميم وتنفيذ برنامج التشغيل من خلال آليات التمويل القائمة على نتائج المستفيدين في سوق العمل FBR ، والذي تستهدف مجموعة من النساء العاطلات عن العمل أو غير الناشطين اقتصاديا والشباب / النساء المعرضات للخطر من المناطق الحضرية وشبه الحضرية. وقدتم انتقاء مكتب الدراسات الذي عهد إليه بتصميم وتنفيذ الخبرة التقنية اللازمة لبناء القدرات المؤسسية والفنية للوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات.

4. انعقاد أجهزة حكامة الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

- **المجلس الإداري**

عقد المجلس الإداري للوكالة دورتيه برسم سنة 2017، تحت رئاسة السيد وزير الشغل والادماج المهني، وبحضور أعضائه من ممثلي الادارة، **الأولى بتاريخ 30 يونيو 2017** بهدف تقديم حصيلة أنشطة عمل الوكالة والمصادقة على حسابها المالي برسم سنة 2016، **والثانية بتاريخ 22 دجنبر 2017** بهدف تقديم والمصادقة على برنامج عمل الوكالة وميزانيتها برسم سنة 2018.

- **لجنة الدراسات**

كما عقدت لجنة الدراسات للوكالة اجتماعين خلال سنة 2017، تحت رئاسة السيد وزير الشغل والادماج المهني، وبمشاركة ممثلي الادارة الأعضاء في المجلس الاداري للوكالة، وممثلي المنظمات المهنية والنقابية. وقد تم خلال الاجتماع الأول المنعقد بتاريخ **23 يونيو 2017** تقديم حصيلة أنشطة عمل الوكالة، أما الاجتماع الثاني، والمنعقد **بتاريخ 20 دجنبر 2017** فقد خصص لتقديم برنامج عمل الوكالة برسم سنة 2018.

- **لجنة الافتحاص**

وبخصوص لجنة افتحاص الوكالة المنبثقة عن المجلس الإداري للوكالة، فقد عقدت اجتماعين خلال سنة 2017 تحت رئاسة السيد المفتش العام لوزارة الشغل والادماج المهني. وقد خصص الاجتماع الأول المنعقد **بتاريخ 22 يونيو 2017** لتدارس تقرير المدقق الخارجي لحسابات الوكالة برسم سنة 2016. أما الاجتماع الثاني المنعقد **بتاريخ 13 دجنبر2017**، فقد خصص لدراسة مشروع طلب العروض المتعلق بإنجاز تدقيق خارجي لحسابات الوكالة برسم سنة 2017.

5. اجتماعات أجهزة التتبع والمراقبة والتشاور

- **المجلس الاعلى لانعاش التشغيل**

عقد اجتماع المجلس الأعلى لإنعاش التشغيل بتاريخ **12 يناير 2017** وتمحورت اشغاله حول الخطوط العريضة للاستراتيجية الوطنية للتشغيل ومشروع المنظومة الجهوية لإنعاش التشغيل.

- **اللجنة المركزية لمراقبة اجراءات التشغيل**

عقدت اجتماعها بتاريخ**21 دجنبر 2017** والذي خصص لتحديد لائحة الجزاءات المطبقة في القطاعات الواعدة وتقديم حصيلة المراقبة المنجزة من طرف مكتب الدراسات.

- **لجنة تتبع أنشطة الوكالة**

عقدت اجتماعاتها بصفة دورية (5 اجتماعات) على التوالي بتاريخ: **09 فبراير 2017 - 05 أبريل 2017 - 4 مايو 2017 - 17 يوليوز 2017 - 7 نونبر 2017.**

6. الإدماج الاقتصادي للمهاجرين وتدبير تدفقات الهجرة من أجل العمل

تبسيط المساطر وتحسين ظروف استقبال المرتفقين

تفعيلا للتوجهات الملكية السامية بمناسبة عيد العرش، وفي إطار السعي إلى تحسين الخدمات المقدمة للمرتفقين وتعزيز الإدارة الإلكترونية، تواصل الوزارة جهودها الرامية إلى (1) تبسيط المسطرة المتعلقة بالتأشير على عقود عمل الأجانب و(2) تحسين أداء مصلحة التأشير على عقود عمل الأجراء الأجانب و(3) تعزيز سياسة القرب من خلال فتح شبابيك الاستقبال وإيداع طلبات التأشير بجهات المملكة.

هذا، وقد تم اتخاذ مجموعة من التدابير الإجرائية لتبسيط المسطرة المتعلقة بالتأشير على عقود عمل الأجانب وملاءمتها مع المستجدات، يمكن سردها كالآتي:

- **دراسة مشروع تحيين مسطرة معالجة طلبات التأشير على عقود عمل الأجراء الأجانب على ضوء التوجهات الجديدة للسياسة الوطنية في مجال الهجرة واللجوء:**
  - إعداد مشروع نموذج جديد لعقد الشغل الخاص بالأجراء الأجانب (بتنسيق مع مديرية الشغل)؛
  - التنسيق مع مختلف القطاعات المعنية بهدف معالجة الاشكاليات المرتبطة بتكييف عقود الشغل الخاصة بالأجانب بعقود عمل محددة المدة واتخاذ بعض الترتيبات الإجرائية في انتظار مراجعة مدونة الشغل (الإحالة على المذكرة التوجيهية الموجهة لوزيرة الشغل الفرنسية خلال سنة 2017 والتزامات الوزارة المسطرة في هذا الشأن)؛
  - إعفاء المهاجرين المستفيدين من تسوية الوضعية الإدارية برسم سنتي 2014 و2016 من الشهادة المسلمة من قبل الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات؛
  - تحيين لائحة الوظائف غير المتوفرة في سوق الشغل الوطني بتنسيق مع الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات.

- **التوقيع بتاريخ 25 شتنبر 2017 على مذكرة تفاهم بين وزارة الشغل والإدماج المهني وهيئة القطب المالي بالدارالبيضاء** تتعلق بالتسهيلات الممنوحة لفائدة المقاولات الحاصلة على صفة "القطب المالي بالدار البيضاء" من أجل التأشير على عقود عمل أجراءها الأجانب؛

- **تحسين أداء مصلحة التأشير على عقود شغل الأجراء الأجانب وتعزيز سياسة القرب عبر:**
  - تعميم استعمال النظام المعلوماتي "تأشير" ابتداء من فاتح يونيو 2017 ؛
  - تسهيل الولوج الى المعلومات المطلوبة من خلال النظام المعلوماتي الذي يحيل على الوثائق الواجب إيداعها حسب كل حالة معينة، مع إمكانية تتبع مراحل معالجة طلبات التأشير في حينه؛

- التخفيض من آجال معالجة طلبات التأشير على عقود عمل الأجراء الأجانب من 30 يوما إلى 10 أيام كحد أقصى؛
- فتح 4 شبابيك "تأشير" بالدار البيضاء (المديرية الجهوية للشغل والإدماج المهني - هيئة القطب المالي) ومراكش وأكادير (المديريات الجهوية) واقتناء المعدات والمستلزمات اللازمة؛
- تنظيم دورات تكوينية لتعزيز قدرات الفاعلين لفائدة:
  - ✓ المقاولات المستعملة لنظام "تأشير" ؛
  - ✓ مستخدمي هيئة القطب المالي بالدار البيضاء ؛
  - ✓ موظفي المديريات الجهوية للشغل والإدماج المهني المعينين بكل من مدن الدار البيضاء ومراكش وأكادير وطنجة وفاس؛
- صيانة والتحسين المستمر لنظام "تأشير".

تموقع الوكالة بأسواق الشغل الخارجية

تميزت سنة 2017 بتعزيز تموقع الوكالة بأسواق الشغل بكل من أوروبا وأمريكا ودول الخليج، حيث:

- تضاعف عدد المهاجرين الموسميين بإسبانيا من خلال التوقيع على **4.853** عقد عمل مقابل 2.500 سنة 2016؛
- معالجة عروض عمل قارة بفرنسا في إطار عمليات تجريبية أفضت إلى تشغيل 6 مهندسين إعلاميين بواسطة عقود عمل غير محددة المدة؛
- مباشرة عملية تشغيل 10 طباخين في إطار الاتفاق الثنائي المغربي - الفرنسي بشأن تبادل المهنيين الشباب؛
- تعزيز الشراكة مع السفارة الكندية بالرباط من خلال نشر 33 عرض عمل في مجالات الفندقة والمطعمة و ميكانيك السيارات والحلاقة والتجميل والنقل البري و الأشغال العمومية وتشغيل 67 مرشحا في إطار برنامج الحركية الفرانكفونية؛
- تعزيز العلاقات الثنائية مع دولة قطر في إطار الهجرة الاقتصادية مكنت من معالجة 46 عرض عمل جديد يوفر أزيد من 1000 منصب شغل، على الرغم من التحاق 51 شخصا فقط بمقرات عملهم بدولة قطر نتيجة عدم استكمال إجراءات السفر؛
- الاشتغال مع الوكالة الألمانية للتشغيل على عمليتين نموذجيتين، الأولى تخص مهنيين في مجال الفندقة والثانية مهندسين في مجال الإعلاميات؛
- وضع دليل تنظيمي جديد يتعلق بالتشغيل على المستوى الدولي في إطار مشروع الشراكة مع الاتحاد الأوروبي .

بلغ عدد العقود المؤشر عليها لفائدة الأجراء الأجانب بالمغرب **8.982** (20% لفائدة النساء)، منها **4.453** عقد عمل مبرم لأول مرة و**4.337** عقد عمل في إطار التجديد و**192** عقد عمل خاص بالفنانين.

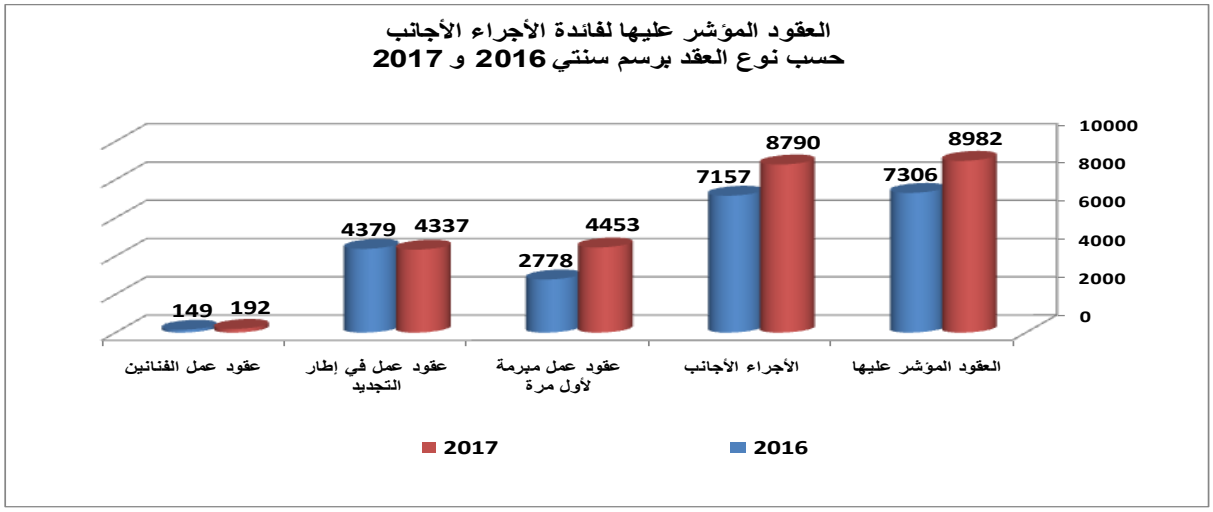

تطور العقود المؤشر عليها لفائدة الاجراء الاجانب ما بين سنة 2013 و2017

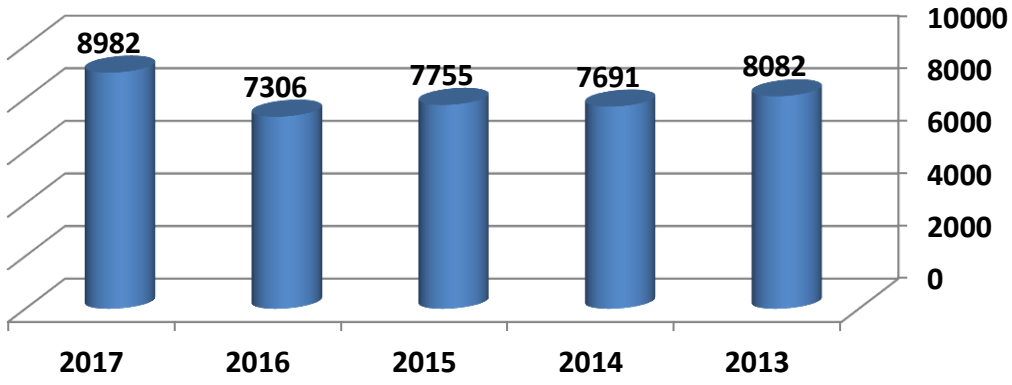

ويحتل الأجراء الفرنسيون المرتبة الأولى (21.31%) متبوعين بكل من الصينيين (20.08%) والفيليبينيين (6.21%) والأتراك (4.23%)، ثم الجزائريين (3.96%).

العقود المؤشرعليها لفائدة الاجراء الاجانب حسب الجنسية برسم سنة 2017

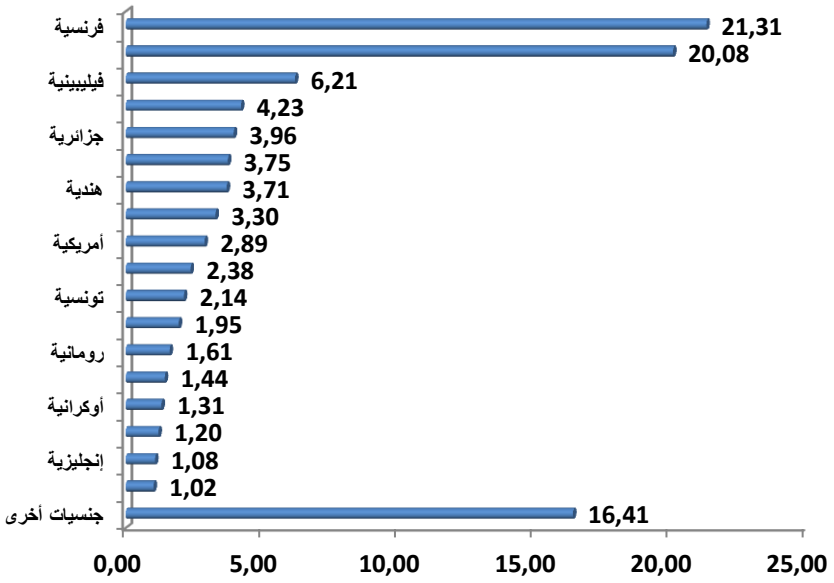

ويأتي قطاع الخدمات في مقدمة القطاعات المستقطبة للأجراء الأجانب بنسبة 52.63%، يليه كل من قطاع البناء والأشغال العمومية (32.72%) والصناعة (13.72%) والفلاحة (0.94%).

العقود المؤشر عليها لفائدة الاجراء الاجانب حسب القطاعات الاقتصادية
برسم سنة 2017

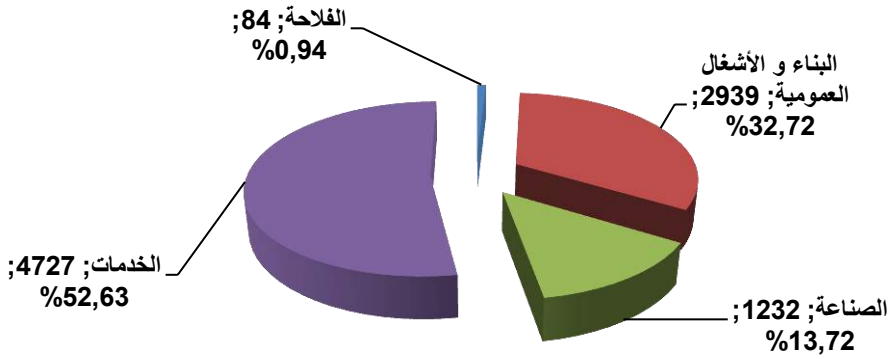

تتبع تدفقات هجرة المغاربة إلى الخارج من أجل العمل

في إطار التشغيل على المستوى الدولي، بلغ العدد الإجمالي **للعمال المغاربة المهاجرين إلى الخارج** (بما فيها إحصائيات الوكالة) **12.467** مهاجرا، أغلبهم عمال موسميين (**84%**). وتشكل فرنسا الوجهة الأولى لدى المغاربة بنسبة 56.6%، تليها كل من إسبانيا بنسبة **37%** ودول الخليج بنسبة **5.4%**. وقد عملت الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات على إدماج **5.634** عاملا مغربيا بكل من إسبانيا

(4627) وقطر (371) والإمارات العربية المتحدة (280) ومملكة البحرين (17) والمملكة الغربية السعودية (11) في مجالات الفلاحة والتجارة والصناعة والأمن والرياضة وغيرها، وتشكل نسبة اليد العاملة الموسمية في المجال الفلاحي ما يقارب **82%** من مجموع العمال المهاجرين.

كما تم تسجيل هجرة **6.833** شخصا إلى فرنسا عبر المكتب الفرنسي للهجرة والاندماج أي بارتفاع قدره **13%** مقارنة مع سنة 2016 (6.063) موزعة كالآتي:

- **5.644** شخصا في إطار الهجرة الموسمية، أي بارتفاع قدره **8%** مقارنة مع سنة 2016 (5239)؛
- **1.189** شخصا في إطار الهجرة الاقتصادية (أجراء، تبادل المهنيين الشباب، عمال مؤقتون، أجراء في مهمة، عقود المهارات والمواهب)، أي بارتفاع قدره **44%** مقارنة مع سنة 2016 (824).

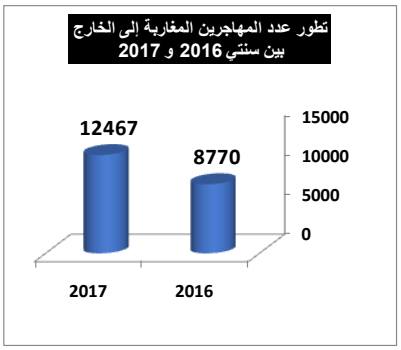

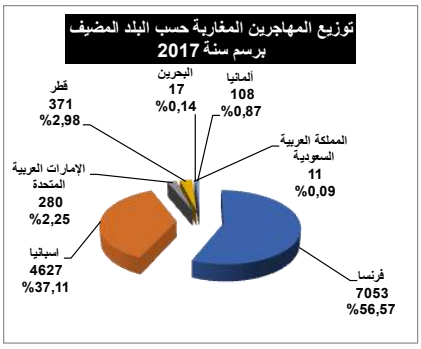

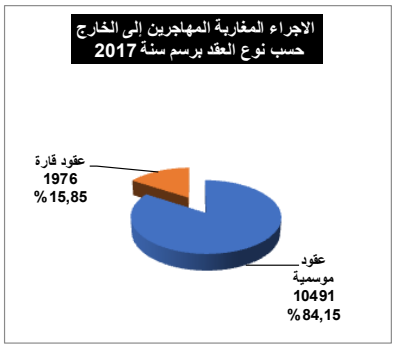

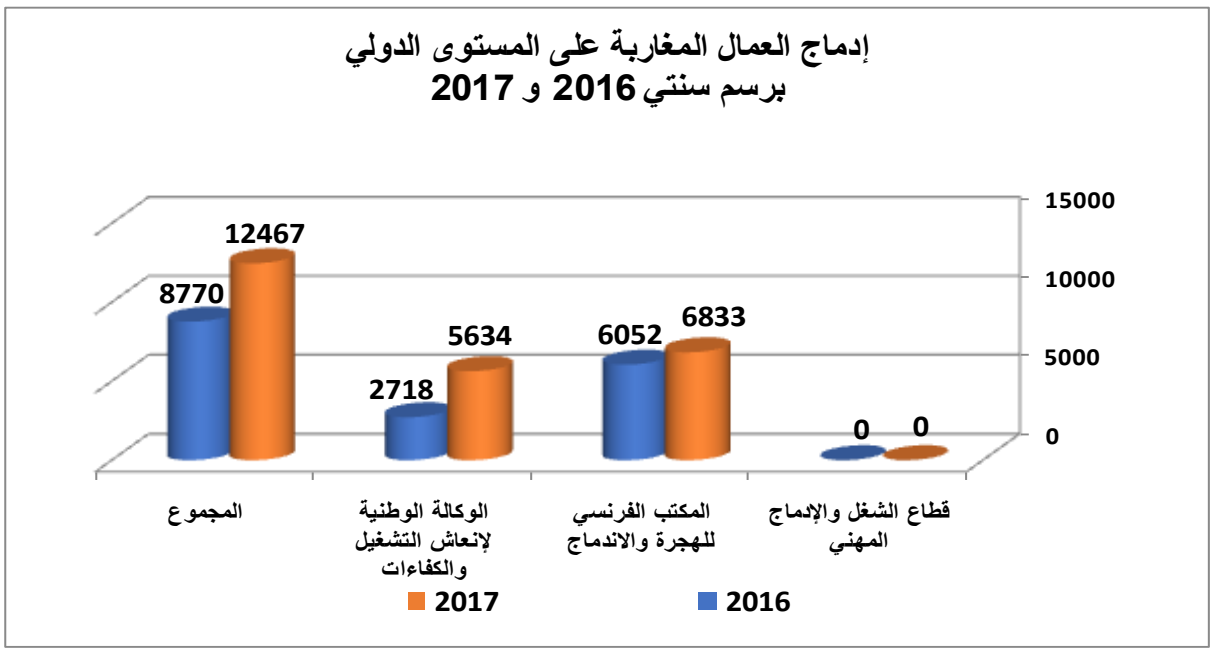

7. معالجة وتتبع طلبات الإبقاء في العمل بعد سن التقاعد

تمت دراسة **375** طلبا للاستمرار في العمل (19.46%خاص بالنساء العاملات)، حيث تم منح **324** ترخيصا بالإبقاء في العمل بعد سن بلوغ التقاعد (283 لفائدة أجراء مغاربة)، منهم 16%نساء، أي بنسبة 87% من مجموع الطلبات المقبولة، و41 لفائدة أجراء أجانب (منهم 44% نساء)، موزعة كالتالي:

حسب المهن	حسب القطاعات
- 126 لفائدة المدراء العامين والمدراء (39%)	- 208 لفائدة قطاع الخدمات (64%)
- 92 لفائدة الأطر والمسؤولين الإداريين (28%)	- 88 لفائدة قطاع الصناعة (27%)
- 106 لفائدة العمال والمهنيين(33%)	- 21 لفائدة قطاع البناء والأشغال العمومية (7%)
	- 7 لفائدة قطاع الفلاحة (2%)

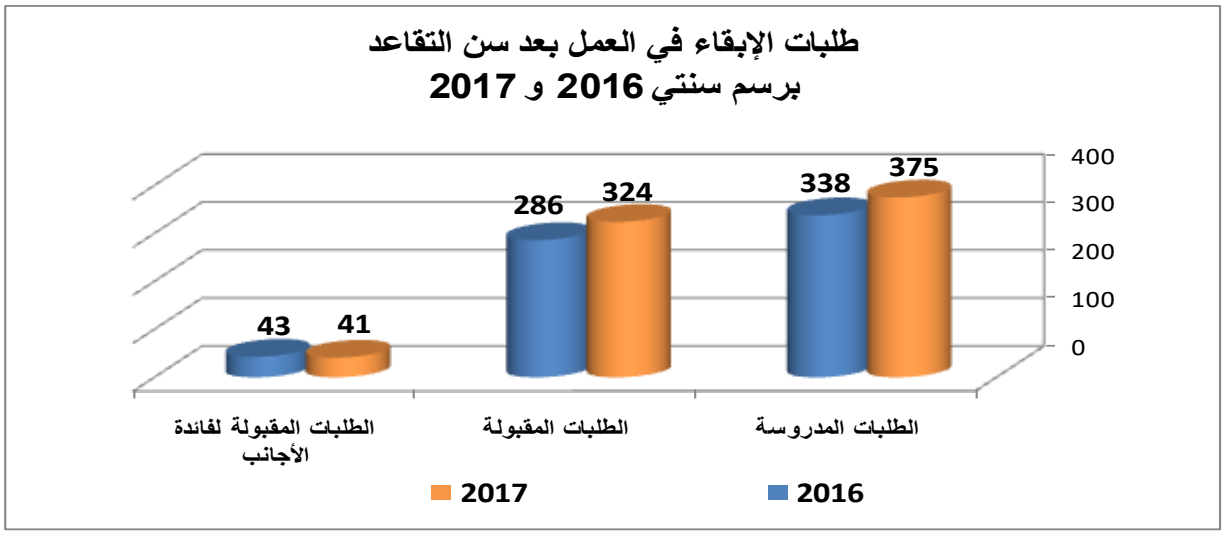

8. تتبع تنفيذ مشاريع وبرامج التعاون الدولي

في مجال التعاون الدولي، تمت مواصلة تنفيذ برامج التعاون مع مختلف الشركاء التقنيين. وفيما يلي موجز حول أهم المنجزات:

- **مشروع " الشباب في العمل 2012- 2018"**

يرمي هذا المشروع الى تعزيز قابلية التشغيل وتطوير روح المبادرة والتشجيع على التشغيل الذاتي لدى الشباب، وذلك بالمناطق الثلاثة التالية : سوس ماسة - الجهة الشرقية - محور الدار البيضاء-القنيطرة. وقد تم تحقيق عدة مكتسبات نذكر منها:

- اعتماد آلية تكوين " فهم المقاولة/CLE" لمكتب العمل الدولي من طرف المكتب الوطني للتكوين المهني وانعاش الشغل بجل المعاهد التابعة له ؛
- استعمال برنامج "فهم المقاولة/CLE" بجميع الجامعات المغربية العمومية وجامعتين (2) خاصتين؛

- استفادة **131.575**شخص من تكوين " فهم المقاولة/CLE"(42% منهم نساء)؛
- تكوين **319** (من أصل 310 كهدف مسطر) أساتذة جامعيين ومكونين تابعين لمكتب التكوين المهني وانعاش الشغل في مجال " فهم المقاولة" (48% منهم من أصل 63 تم اعتمادهم كميسرين وطنيين)؛
- ادماج **2.281** شاب بسوق الشغل (44% منهم نساء)؛
- انجاز دراسة حول تنمية المقاولة النسائية انبثقت عنها **26** توصية ووضع الاطار المرجعي لتنمية المقاولات النسائية، تم المصادقة عليه خلال ندوة نظمت لهذا الغرض في 15ماي 2018 وتم ادراجه في الخطة الحكومية للمساواة "اكرام 2"؛
- تعزيز قدرات **15** جمعية للنساء المقاولات بجميع جهات المغرب في المجال التدبيري والقيادي؛
- دعم تقني للوكالة الوطنية لانعاش التشغيل والكفاءات في وضع عرض خدمات خاص بفئة الباحثين عن عمل غير الحاملين للشهادات جرى تجريبه ب9 وكالات (7.382 مستفيد)، كما تم وضع عرض للخدمات المتعلقة بالتشغيل الذاتي لنفس الفئة؛
- اعتماد المؤسسة المغربية للتربية المالية التابعة لبنك المغرب آلية منظمة العمل الدولية "التعليم المالي" وتكوين **93.959** في مجال التربية المالية (92% منهم نساء)؛
- تمويل **15**مشروعا لفائدة الشباب في حدود 80.000 درهم لإحداث تعاونيات ومقاولات صغيرة جدا؛
- عقد لجنة قيادة المشروع اجتماعين بالجهات المعنية بالمشروع :27 ابريل 2017 بمدينة وجدة والثاني في 23 نونبر 2017 بأكادير بحضور الفاعلين الجهويين المعنيين.

مشروع "من أجلك2017-2021"

ينجز هذا المشروع في اطار التعاون المغربي - البلجيكي ويهدف الى المساهمة في التمكين الاقتصادي للنساء من خلال التحسين الكمي والكيفي للمقاولة النسائية ولقابلية التشغيل لدى النساء. وتجدر الاشارة الى أن البرنامج المذكور حقق خلال سنة 2017 النتائج التالية:

- إخبار **20.665** شخص بالبرنامج ومشاركة **1.650**امرأة في ورشات التحسيس في مجال احداث المقاولات؛
- استفادة **1.670**امرأة من المواكبة القبلية و**557** من المواكبة البعدية و**59** مقاولة نسائية تم احتضانها؛
- **615** مقاولة نسائية استفادت من مواكبة في مجال التسويق؛
- **231** مقاولة احدثت من طرف شركاء البرنامج؛
- **298** مقاولة تم احداثها في اطار نظام المقاول الذاتي و**50**نشاط غير مهيكل تمت مواكبته للانتقال الى القطاع المهيكل؛
- **591** فرصة عمل تم احداثها في اطار هذا البرنامج.